الفصل الثاني
المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتطور قطاع التشييد
في الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٩٨[١]

شهد قطاع التشييد المصري خلال الفترة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٩٨ العديد من التطورات الاقتصادية ، وقد صاحب تلك التطورات سياسات اقتصادية مختلفة تمثلت فى سياسة التخطيط المركزي وسيادة القطاع العام ، ثم سياسة الانفتاح الاقتصادي وأخيراً سياسة الإصلاح الاقتصادي، وقد نتج عن هذه السياسات تغييرات أساسية فى هياكل البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

ولا شك أن النمو المتوازن فى الاقتصاد القومي يعتبر هدفاً أساسياً فى التخطيط الاقتصادي ، فالنمو المتوازن يعني اتفاق معدلات النمو فى جميع الأنشطة معا بحيث لا يسبق أحدها باقي الأنشطة الأخرى ، لأن نمو قطاع بأكثر من احتياجات القطاعات الأخرى يعني تعطل الموارد وسوء التوزيع ، كما أن

---

[١] مصادر البيانات في هذا الفصل :

١ – السنوات من عام ١٩٦٢/٦١ – ١٩٨٦/٨٥ مصدرها : وزارة التخطيط ، تطور المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ – ١٩٨٧/٨٦) ، ديسمبر ١٩٨٨ .

٢ – السنوات من عام ١٩٨٧/٨٦ إلى عام ١٩٩٧/٩٦ مصدرها : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، سنوات متفرقة .

النمو بدرجة أقل من تلك الاحتياجات سوف يؤدي الى اختناق مسار التنمية الاقتصادية .

ولا ريب أن تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد أساساً على قدرة قطاع البناء والتشييد على تنفيذ المشروعات المسندة إليه فى كافة القطاعات السلعية والخدمية وذلك للعلاقة المباشرة فى مجال الاستثمار بين قطاع التشييد والبناء وباقي قطاعات الاقتصاد القومي . إذ أن أي تعثر في هذا القطاع ينعكس بالضرورة على أداء القطاعات الأخرى .

وقد سبق فى الفصل الأول تقسيم مراحل تطور قطاع البناء والتشييد بحيث يضم كل منها عدداً من السنوات التي تشابهت فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وفى هذا الفصل سيتم دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية لقطاع التشييد والبناء وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي خلال الثلاثة المراحل الثلاث والسابق الإشارة إليها .

ويمكن إبراز الأهمية الكبيرة لقطاع التشييد والبناء وعلاقته بالاقتصاد القومي في الفترة (١٩٦١ – ١٩٩٨) من خلال عدة مؤشرات منها : الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الثابتة والأجور والعمالة وذلك على النحو التالي :

(١) دور قطاع التشييد والبناء فى الانتاج المحلي الإجمالي[١] :

يعرف الإنتاج المحلي الإجمالي بأنه : قيمة ما يتم إنتاجه من السلع والخدمات على المستوى القومي خلال فترة محاسبية ، وتختلف طريقة قياس قيمة الإنتاج تبعاً لاختلاف السلعة أو الخدمة .

[١] أنظر جدول رقم (٢-١) وشكل رقم (٢-١) بالملحق رقم (٣) .

ويتمثل إنتاج قطاع التشييد فى قيمة ما يتم تنفيذه من أعمال البناء والأعمال المدنية ، وما يتم القيام به من أعمال التركيبات ، وكذلك أعمال الصيانة والترميمات للرصيد القائم من المباني والتشييدات. وبتتبع إنتاج قطاع التشييد والبناء خلال مراحل الدراسة يلاحظ اختلاف مساهمة القطاع بشقيه (الإسكان والتشييد) فى الإنتاج الإجمالي خلال فترة التحليل من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٩٨ ، وذلك على النحو التالي :

١- الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٣ (مرحلة التحول الاشتراكي):

بلغ المتوسط العام لنسبة إنتاج قطاع التشييد إلى إجمالي إنتاج القطاعات السلعية خلال الفترة (٦٢/٦١ - ١٩٧٣) حوالي ٦,٧٤% ، حيث كانت هذه النسبة ٧,٣٣% عام ١٩٦٢/٦١ ارتفعت إلى ٨,٥٢% عام ١٩٦٤/٦٣ ثم أخذت فى الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ١٩٧٣ إذ بلغت حوالي ٤,٦٩% .

وفي ذات الفترة بلغت نسبة إنتاج قطاع الإسكان إلى إجمالي القطاعات الخدمية حوالي ٩,٤١% عام ١٩٩٢/٦١ وهي أعلى قيمة لها خلال الفترة ، ثم أخذت هذه النسبة في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت الى ٧,٦٣% عام ١٩٧٣ وبمتوسط عام ٧,٦٣% . ويلاحظ أن نسبة الإنتاج في قطاع التشييد والبناء إلى الإنتاج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ٧,٩٦% عام ١٩٦٢/٦١ إلى ٦,٢% عام ١٩٦٧/٦٦ ثم أخذت في التزايد حتى عام ١٩٧٢ إذ بلغت ٧,٢٧ % ولكنها انخفضت في عام ١٩٧٣ إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة حيث بلغت حوالي ٥,٧٩% ، وقد بلغ المتوسط العام للفترة حوالي ٦,٩٤% .

ويمكن القول إن التزايد في إنتاج قطاع التشييد فى بداية الفترة يرجع إلى ان الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥) قد أعطت اهتماماً كبيراً لقطاعات الصناعة والكهرباء والزراعة وتقوية شبكة النقل ، كما كان العمل جارياً في بناء السد العالي وكذلك تم الانتهاء من بناء نحو ٢٢٢ ألف وحدة سكنية خلال سنوات الخطة . ولم يستمر هذا التزايد طويلاً ، إذ مر الاقتصاد المصري باختناقات كثيرة في الفترة (٦٧ – ١٩٧٤) نظراً لتوجيه الجزء الأكبر من موارد الدولة للمجهود الحربي . وقد اتخذت الدولة في ذلك الوقت إجراءات انكماشية وعلى الأخص في مجال الاستثمار تأميناً لتوفير المبالغ اللازمة للاستعدادات العسكرية المطلوبة .

٢ – الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٦ (مرحلة الانفتاح الاقتصادي):

شهدت الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٦ ارتفاعاً في إنتاج قطاع التشييد فبعد أن كانت نسبة قطاع التشييد إلى إجمالي القطاعات السلعية ٥,٦٨% عام ١٩٧٤ وصلت إلى ١١,٩٣% عام ١٩٧٩ و١١,٢٣% عام ١٩٨٦/٨٥، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي واسترداد حقول البترول في سيناء وإعادة فتح قناة السويس للملاحة ، وإعادة إعمار ما دمرته الحرب خاصة في مدن القناة .

غير أن هذه الزيادة في إنتاج قطاع التشييد كانت على حساب قطاع الإسكان حيث تدهورت نسبة إنتاج قطاع الإسكان إلى إجمالي القطاعات السلعية من ٦,٧ % عام ١٩٧٤ حتى وصلت إلى ٢,٣٣ % عام ١٩٨٦/٨٥ وبمتوسط عام خلال الفترة قدره ٣,٨٣ % . وقد عمل هذا النقص في إنتاج

قطاع الإسكان على الانخفاض بالمتوسط العام للإنتاج القطاع ككل والذي بلغ ٧,٤٥% خلال هذه الفترة .

٣- الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٨ (مرحلة الإصلاح الاقتصادي):

استمرت الأوضاع خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧) كما كانت عليه فى الفترة السابقة من حيث الزيادة فى إنتاج قطاع التشييد والانخفاض وشبه الثبات فى قطاع الإسكان، فقد بلغ المتوسط العام لنسبة إنتاج قطاع التشييد حوالي ١١,٥٨% من إجمالي القطاعات السلعية ، والمتوسط العام لقطاع الإسكان حوالي ٢,٨٢% من إجمالي قطاعات الخدمات. ومن الملاحظ أن المتوسط العام للقطاع ككل في هذه الفترة (٨٧ – ١٩٩٨) والذي بلغ ٧,٩٦% كان قريباً من متوسط القطاع في الفترة السابقة (٧٤ – ١٩٨٦) والذي كان ٧,٤٥% . وهذه النسبة المرتفعة لقطاع التشييد جاءت نتيجة اهتمام الدولة بمشروعات البنية الأساسية خلال هذه الفترة وكذلك البدء فى تنفيذ عدة مشروعات عملاقة مثل مشروع تنمية سيناء والتنمية المتكاملة للريف وتنمية جنوب مصر .

جدول رقم (٢-١) الإنتاج (بتكلفة عوامل الإنتاج) في قطاع التشييد والبناء وعلاقته بالإنتاج الإجمالي في الفترة (٦١ / ١٩٦٢ – ١٩٧٣) مرحلة التحول الاشتراكي

القطـــــــاع	62-61	63-62	64 - 63	65 - 64	66 - 65	67 - 66	68 - 67	69 - 68	70 - 69	71 - 70	72 - 71	73 - 72	متوسط عام
التشييد	141.70	165.90	206.3	181.2	197.8	188.1	168.7	231.6	265.6	255.2	274.4	316	
القطاعات السلعية	1933.10	2197.70	2422.1	2666.7	2892.9	2996.4	3107.3	3335.9	3653.5	4698.7	4008.3	4112.5	
(١) ÷ (٢) %	7.33	7.55	8.52	6.79	6.84	6.28	5.43	6.94	7.27	5.43	6.85	7.68	6.74
الإسكان	79.40	81.10	82.3	78.9	80.2	83.3	118.6	121.3	124.3	126.5	127.5	128.1	
القطاعات الخدمية	843.60	956.50	1082.1	1196.8	1313.4	1378.5	1410.8	1520.7	1653.1	1770	2017.6	1995.3	
(٤) ÷ (٥) %	9.41	8.48	7.61	6.59	6.11	6.04	8.41	7.98	7.52	7.15	6.32	6.42	7.36
التشييد والبناء	221.1	247.00	288.6	260.1	278	271.4	287.3	352.9	389.9	381.7	401.9	444.1	
الإجمالي العام	2777.2	3154.20	3504.2	3863.5	4206.3	4374.9	4518.1	4856.6	5306.6	6468.7	6025.9	6107.8	
(٧) ÷ (٨) %	7.96	7.83	8.24	6.73	6.61	6.3	6.36	7.27	7.35	5.9	6.67	7.27	6.94

في الفترة (١٩٧٤ – ٨٥ / ١٩٨٦) مرحلة الانفتاح الاقتصادي

القطـــــــاع	1974	75	76	77	78	79	80 - 81	81 - 82	82 - 83	83 - 84	84 - 85	85 - 86	متوسط عام
التشييد	308.30	577.00	662	843.1	1199.2	1694	1761	2160	2681.3	3008.3	3460.8	4197.6	
القطاعات السلعية	5426.90	6504.90	7511.9	8738.1	10584.2	14197	17777.1	19935.1	23836.2	27580.2	32153	37365.8	
(١) ÷ (٢) %	5.68	8.87	8.81	9.65	11.33	11.93	9.91	10.84	11.25	10.91	10.76	11.23	10.1
الإسكان	209.50	216.00	230	252	271	297	349.8	418	457.5	513.5	566.2	627.9	
القطاعات الخدمية	3126.00	3771.70	4222.6	5311.4	6376.2	7934	12336.2	15243.2	17434.8	20872.1	24145.2	26939.7	
(٤) ÷ (٥) %	6.70	5.73	5.45	4.74	4.25	3.74	2.84	2.74	2.62	2.46	2.34	2.33	3.83
التشييد والبناء	517.8	793.00	892	1095.1	1470.2	1991	2110.8	2578	3138.8	3521.8	4027	4825.5	
الإجمالي العام	8553.9	10276.60	11734.5	14049.5	16860.4	22131	30113.3	35178.3	50271	48452.3	56298.6	64305.5	
(٧) ÷ (٨) %	6.05	7.72	7.6	7.79	8.72	9	7.01	7.33	6.24	7.27	7.5	6.98	7.45

في الفترة (٨٦ / ١٩٨٧ – ٩٧ / ١٩٩٨) مرحلة الإصلاح الاقتصادي

القطـــــــاع	87 - 86	88 - 87	89 - 88	90 - 89	91 - 90	92 - 91	93 - 92	94 - 93	95 - 94	96 - 95	97 - 96	98 - 97	متوسط عام
التشييد	6516.00	7454.00	8685	10223	11822	13715	15911	18458	22032	25656	29876		
القطاعات السلعية	47486.0	57444.0	67250.0	82112.0	102857.0	123623.0	148581.4	154942.5	181334.6	414397.6	253489		
(١) ÷ (٢) %	13.72	12.98	12.91	12.45	11.49	11.09	10.71	11.91	12.15	6.19	11.79		11.58
الإسكان	736.00	820.00	923	2090	2236	2409	2606	3830.5	4029	4983	6162.8		
القطاعات الخدمية	34443.00	42804.00	49515	59313	69988	84711	102531	110054	132826	157237	186135		
(٤) ÷ (٥) %	2.14	1.92	1.86	3.52	3.19	2.84	2.54	3.48	3.03	3.17	3.31		2.82
التشييد والبناء	7252.0	8274.0	9608.0	12313.0	14058.0	16124.0	18517.0	22288.5	26061.0	30639	36038.8		
الإجمالي العام	81929.0	100248.0	116765.0	141425.0	172845.0	208334.0	251112.4	264996.5	314160.6	571634.6	439624.0		
(٧) ÷ (٨) %	8.85	8.25	8.23	8.71	8.13	7.74	7.37	8.41	8.3	5.36	8.2		7.96

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي – سنوات متفرقة

(٢) دور قطاع التشييد والبناء فى الناتج المحلي الإجمالي[١] :

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيم المضافة المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية التي تتم داخل حدود الدولة فى كل من القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية ، وقد تباين الدور الذي لعبه قطاع التشييد والبناء فى توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦١ – ١٩٩٨) على النحو التالي :

١- الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٣ (فترة التحول الاشتراكي):

مع بداية الستينات تم تنفيذ أول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٦٠/١٩٦١- ٦٤/١٩٦٥ وكان من نتيجة ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي - بالأسعار الثابتة - بمعدل ٦,٤% سنوياً .

وبالنظر إلى قطاع التشييد نجد أن نسبة الناتج المحلي للقطاع إلى الناتج الإجمالي لم تقل عن ٩,٥% خلال سنوات الخطة الأولى نتيجة المشاريع التنموية التي قامت بها الدولة فى ذلك الوقت . ولكن أخذت هذه النسبة فى الانخفاض حتى وصلت إلى ٤,٦٤% عام ١٩٧٣. وقد بلغ المتوسط العام للفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٣ حوالي ٨,٠٠% ، ويلاحظ أن انخفاض الناتج المحلي لقطاع التشييد هذه الفترة كان سببه الأساسي تقلص الإنفاق على عمليات الصيانة وكذلك إهمال تطوير وصيانة قاعدة البنية الأساسية نتيجة توجيه جزء كبير من الاستثمارات لتلبية احتياجات التعبئة العسكرية والتسليح[٢] . ولم يكن هذا الانخفاض خاصاً بقطاع التشييد وحده ولكن الانخفاض شمل قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وانخفض معدل نمو الناتج المحلي - بالأسعار الثابتة - إلى حوالي ٣% سنوياً خلال هذه السنوات .

---

[١] أنظر جدول رقم (٢-٢) وشكل رقم (٢-٢) بالملحق رقم (٣) .

[٢] سامي اسكندر عوض ، استخدام النماذج الاحصائية بدائل للتنمية الاقتصادية للاقتصاد القومي المصري فى ظل الكيانات الاقليمية ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة – الإسماعيلية – جامعة قناة السويس – ١٩٩٧ ص ١٨ .

أما بالنسبة لقطاع الإسكان فنجد أن نسبة ناتج القطاع الى إجمالي القطاعات الخدمية قد بلغت ١١,٩٤% عام ١٩٦٢/٦١ ثم أخذت فى الانخفاض حتى وصلت الى ٨,١٣% عام ٦٧/٦٦ وما لبثت هذه النسبة أن عادت إلى الارتفاع فى السنوات التالية حتى وصلت إلى ١١,٩٢ % عام ١٩٧٣ . وبلغ المتوسط العام ١٠,٤٣% . وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع فى ناتج قطاع الإسكان قد عوض الانخفاض فى ناتج قطاع التشييد وهو ما أدى إلى الارتفاع بالمتوسط العام للقطاع ككل .

أما نسبة ناتج إجمالي القطاع إلى إجمالي الناتج المحلي فقد بلغت في عام ٦٢/٦١ - ١٠,٦٢% ثم سارت بانخفاض تدريجي حتى وصلت إلى ٨,٠٣% عام ١٩٧٣ بمتوسط عام مقداره ٩,٠٧% في هذه الفترة .

٢- الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٦ (مرحلة الانفتاح الاقتصادي): شهدت الفترة التالية (١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥) ارتفاعاً فى نسبة ناتج قطاع التشييد الى القطاعات السلعية حتى وصلت الى ١٠,٥٢ % عام ١٩٧٨ وظلت قريبة من هذه القيمة حتى ١٩٨٦/٨٥ إذ بلغت حوالي ١٠,٢٦ % وبمتوسط عام لهذه الفترة مقداره ٨,٩٢% .

وقد قابل هذا الارتفاع انخفاض فى نسبة ناتج قطاع الإسكان إلى إجمالي القطاعات الخدمية ، حيث نجد أن هناك تدهوراً ملحوظاً فى توليد الناتج ، فبعد أن كانت هذه النسبة حوالي ١٠,٧٥% عام ١٩٧٤ أخذت فى التدهور ابتداء من عام ١٩٧٩ حتى وصلت إلى ٢,٩٢% عام ١٩٨٦/٨٥ ، ولعل هذا ما يعكس تعقد مشكلة الإسكان التي كانت تعاني منها البلاد بشدة فى هذه الفترة ، وهو ما حاولت الخطتان الخمسيتان الثانية والثالثة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٧/٩٦) تداركه

فى محاولة للتخفيف من حدة المشكلة. أما نسبة إجمالي ناتج القطاع إلى إجمالي الناتج المحلي فقد بلغت في المتوسط ٧,٣١% وتراوحت بين حوالي ٦% و٨% خلال هذه الفترة .

والجدير بالذكر أن الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥) تميزت بزيادة الطلب على إنتاج وخدمات قطاع التشييد والبناء حيث اتسمت هذه الفترة بالكثير من المشروعات الاستثمارية مثل خطة تعمير مدن القناة ، ومشروع تعميق قناة السويس ومشروعات المدن الجديدة كالعاشر من رمضان والسادات ثم مشروع مترو الأنفاق ومشروع تحسين شبكة الصرف الصحي . ونتيجة لهذا الارتفاع فى الطلب على قطاع التشييد والبناء زادت الضغوط على القطاع لكي يستجيب لهذه الزيادة. ولكن على الرغم من تزايد ناتج قطاع التشييد إلا أنه لم يستطع مواجهة الزيادة فى الطلب مما أدى الى ظهور اختناقات كثيرة تبعها ارتفاع مستمر فى تكاليف التشييد والبناء ، وهو الأمر الذي نتج عنه فى النهاية ، تأخير وطول فترة تنفيذ المشروعات الاستثمارية .

٣- الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٨ (مرحلة الإصلاح الاقتصادي):

من الجدول رقم (٢ - ٢) يتبين أن هناك انخفاضاً تدريجياً فى نسبة ناتج قطاع التشييد إلى إجمالي القطاعات السلعية ابتداء من عام ١٩٨٧/٨٦ وحتى عام ١٩٩٣/٩٢ ولكنها ارتفعت عام ١٩٩٤/٩٣ الى ١٠,٥١ % ، وبصفة عامة كانت هذه النسبة عالية خلال المدة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧) وبلغت في المتوسط ١٠,٥٥% ، كما يلاحظ ارتفاع طفيف فى ناتج قطاع الإسكان الى إجمالي القطاعات الخدمية ، فبينما كانت هذه النسبة ٢,٧٦% عام ١٩٨٧/٨٦ وصلت الى أعلى معدل لها فى عام ١٩٩٠/٨٩ حيث بلغت حوالي ٤,١٤% ولكنها انخفضت قليلاً الى ٣,٥%

ابتداء من عام ١٩٩٣/٩٢ وهو ما هبط بالمتوسط العام للقطاع ككل الى ٦,٨٦ % .

ويمكن القول أن المرحلة الثالثة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧) تمثل فترة تباطؤ لنمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعي ، فبعد أن كان متوسط معدل نمو الناتج - بالأسعار الثابتة - ٦,٢% سنوياً [١] خلال الخطة الخمسية الأولى انخفض الى ٣,٩ % ، ٤,١% سنوياً [٢] خلال الخطة الخمسية الثانية والثالثة على الترتيب . فمع بداية فترة الخطة الثانية كانت هناك حاجة إلى ضرورة الإسراع بتطوير العديد من التشريعات والسياسات المدعمة لدور القطاع الخاص بحيث تواكب هذه السياسات التطور المنشود للاقتصاد القومي ، ولم يتم ذلك بالسرعة المطلوبة مما أدى إلى تباطؤ النمو [٣] ، وبالإضافة إلى ذلك أدت الآثار السلبية المصاحبة لتطبيق بعض سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي - وبخاصة تحرير الأسعار وارتفاعها بدرجة لم يواكبها ارتفاع مستوى الدخول - إلى حالة من الكساد التضخمي صاحبه تباطؤ في معدلات نمو الاستثمار ، ومن ثم انخفاض حجم الناتج وفرص العمل الجديدة عما كان مقدراً حدوثه . كما ساعد على هذا التباطؤ انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج وظروف حرب الخليج (١٩٩١) وكذلك تعثر قطاع السياحة والذي أدى بدوره إلى كساد الأنشطة المرتبطة به . ولذلك كانت معدلات النمو المحققة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية والخطة الخمسية الثالثة أقل كثيراً من المعدلات المستهدفة لهذه الخطط ، بل وأقل من المعدلات المحققة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى .

---

[١] وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) المجلد الأول المكونات الأساسية ١٩٩٢ ص : ٦٥ .

[٢] وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٠١) المجلد الثاني المكونات الأساسية والقطاعية ١٩٩٧ ص : ٤٠ .

[٣] سامي اسكندر ، استخدام النماذج الإحصائية لإيجاد بدائل للتنمية الاقتصاد المصري في ظل الكيانات الإقليمية، مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (٢-٢) الناتج الإجمالى(بتكلفة عوامل الإنتاج) في قطاع التشييد والبناء وعلاقته بالناتج المحلى على المستوى القومى

في الفترة (٦١ / ١٩٦٢ – ١٩٧٣) مرحلة التحول الاشتراكي

القطـــــــاع	62-61	63-62	64 - 63	65 - 64	66 - 65	67 - 66	68 - 67	69 - 68	70 - 69	71 - 70	72 - 71	73 - 72	متوسط عام
التشييد	73.60	83.50	96	92.6	94.9	94.3	81.7	110.3	123.7	121.4	121.2	87.3	
القطاعات السلعية	772.80	878.00	982.6	1121.3	1188.8	1209.2	1221.5	1338.2	1479.4	1540.7	1689.4	1861.4	
(١) ÷ (٢) %	9.52	9.51	9.77	8.26	7.98	7.8	6.69	8.24	8.36	7.85	7.17	4.64	7.98
الإسكان	76.20	77.60	78.7	74.9	76.1	79	113.1	115.6	118.2	120.2	121.0	196	
القطاعات الخدمية	638.30	684.60	757	841.3	920.5	971.9	966.3	1001.2	1073.4	1153.8	1267.1	1644.7	
(٤) ÷ (٥) %	11.94	11.33	10.4	8.9	8.26	8.13	11.7	11.55	11.01	10.42	9.6	11.92	10.43
التشييد والبناء	149.8	161.10	174.7	167.5	171	173.3	194.8	225.9	241.9	241.6	242.8	283.3	
الإجمالي العام	1411.1	1562.80	1739.6	1962.6	2109.7	2180.4	2187.8	2339.4	2552.8	2700.5	2956.5	3526.1	
(٧) ÷ (٨) %	10.62	10.31	10.4	8.53	8.11	7.95	8.9	9.66	9.48	8.95	8.21	8.03	9.07

في الفترة (١٩٧٤ – ٨٥ / ١٩٨٦) مرحلة الانفتاح الاقتصادي

القطـــــــاع	1974	75	76	77	78	79	80 - 81	81 - 82	82 - 83	83 - 84	84 - 85	85 - 86	متوسط عام
التشييد	128.70	242.50	279	357.5	509.1	651	740	909	1169	1334.5	1597.6	1971	
القطاعات السلعية	2313.50	2816.40	3338.2	4065.6	4837.9	6827	9261.3	10117.4	12236.9	14199.9	16776.9	19210.1	
(١) ÷ (٢) %	5.56	8.61	8.36	8.79	10.52	9.54	7.99	8.98	9.55	9.4	9.52	10.26	8.92
الإسكان	202.80	208.70	222.1	243.5	261.8	287	313.4	373.1	412.4	467.5	522.6	579.8	
القطاعات الخدمية	1886.10	2244.90	2826	3334.3	4170.2	5109.5	7456.6	9453.7	12130.9	14756.1	17356.2	19849.4	
(٤) ÷ (٥) %	10.75	9.30	7.86	7.3	6.28	5.62	4.2	3.95	3.4	3.17	3.01	2.92	5.65
التشييد والبناء	331.5	451.20	501.1	601	770.9	938	1053.4	1282.1	1581.4	1802	2120.2	2550.8	
الإجمالي العام	4199.6	5061.30	6164.2	7399.9	9008.1	11936.5	16717.9	19571	24367.8	28056	34132.1	39059.5	
(٧) ÷ (٨) %	7.89	8.91	8.13	8.12	8.56	7.86	6.3	6.55	6.49	6.22	6.21	6.53	7.31

في الفترة (٨٦ / ١٩٨٧ – ٩٧ / ١٩٩٨) مرحلة الاصلاح الاقتصادي

القطـــــــاع	87 - 86	88 - 87	89 - 88	90 - 89	91 - 90	92 - 91	93 - 92	94 - 93	95 - 94	96 - 95	97 - 96	98 - 97	متوسط عام
التشييد	2822.00	3242.00	3804	5054	5525	6735	7100	8500	9500	11056.5	12868	14976	
القطاعات السلعية	23471.0	28355.0	32708.0	43990.0	55260.0	65373.0	72767.0	80880.0	93750.0	111408	132535	157583.6	
(١) ÷ (٢) %	12.02	11.43	11.63	11.49	10.18	10.3	9.76	10.51	10.13	9.92	9.71	9.5	10.55
الإسكان	697.00	780.00	881	1970	2141	2350	2585	2850	3450	4213.6	5146	6284.7	
القطاعات الخدمية	25294.00	30031.00	34546	47585	53480	65684	73393	82087	97260	115093	136195.7	161167.7	
(٤) ÷ (٥) %	2.76	2.60	2.55	4.14	4.0	3.58	3.52	3.47	3.55	3.66	3.78	3.9	3.46
التشييد والبناء	3519.0	4022.0	4685.0	7024.0	7766.0	9085.0	9685.0	11350.0	12950.0	15270	18014	21260.7	
الإجمالي العام	48765.0	58386.0	67254.0	91575.0	108740.0	131057.0	146160.0	162967.0	191010.0	226561.0	268730.7	318751.3	
(٧) ÷ (٨) %	7.22	6.89	6.97	6.67	7.14	6.93	6.63	6.96	6.78	6.74	6.7	6.67	6.86

(٣) نصيب قطاع التشييد من الاستثمارات الثابتة المحلية [1] :

يعتبر الاستثمار عاملاً أساسياً وضرورياً فى تنمية كل من الإنتاج والناتج وبالتالي يتوقف معدل النمو الاقتصادي فى الدولة على حجم الاستثمار بها . ومن المعروف أن زيادة حجم الاستثمار تزيد فرصة إمكانية نمو الاقتصاد القومي والعكس ، غير أن حجم الاستثمار يتحدد بعاملين : الأول مصادر التمويل ، أي قدرة الدولة التمويلية سواء من المدخرات المحلية أو من الموارد الخارجية (قروض - تسهيلات ائتمانية) والثاني قدرة الاقتصاد القومي على امتصاص الإنفاق الاستثماري دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث تغيرات جانبية تعوق عملية التنمية وتقدم الاقتصاد القومي والتي تظهر آثارها عند التوسع فى الاستثمار فى غير ميعاده المناسب أو في غير مجالاته المناسبة .

١ - الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٣ (مرحلة التحول الاشتراكي):

وبالرجوع الى البيانات الخاصة بالاستثمار نجد أن الفترة (١٩٦٣/٦٢ - ١٩٧٣) قد شهدت تذبذباً فى نسبة استثمارات قطاعي التشييد والإسكان الى إجمالي القطاعات السلعية وإجمالي القطاعات الخدمية على الترتيب ، فقد كانت هذه النسبة فى قطاع التشييد ٢,٠٦% عام ١٩٦٣/٦٢ ثم أخذت فى الانخفاض الى أن وصلت الى ٠,٤٩% عام ١٩٦٨/٦٧ نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولكنها ارتفعت الى أقصى قيمة لها أثناء هذه الفترة في عام ١٩٧١/٧٠ إذ بلغت ٤,٢٢ % ، ثم ما لبثت أن تراجعت مرة أخرى الى ٢,٠٢% عام ١٩٧٣ . أما بالنسبة لقطاع الإسكان فقد كانت هذه النسبة ٢٨,٩٥% عام ١٩٦٣/٦٢ ثم أخذت فى الارتفاع حتى وصلت الى ٤٣,٥٣% عام ١٩٦٨/٦٧ غير أنها بدأت تنخفض الى أن بلغت ١٨,٣٦ % فى عام ١٩٧٣ .

---

[1] أنظر جدول رقم (٢-٣) وشكل رقم (٢-٣) بالملحق رقم (٣) .

ويمكن إرجاع انخفاض نسبة الاستثمارات فى قطاع التشييد إلى توجيه معظم الاستثمارات فى تلك الفترة - خاصة المدة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٣ - الى أعمال الاستعداد العسكري والعمليات الحربية ، بالإضافة الى اعتماد القطاع على العمالة بدرجة كبيرة وقلة الاعتماد على المعدات والآلات ، أي ان القطاع كان مكثفاً للعمالة وليس مكثفا لرأس المال .

بينما نجد أن ارتفاع هذه النسبة فى قطاع الإسكان يرجع أساسا إلى أن الخطة الخمسية (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) قد اهتمت اهتماماً كبيراً بالإسكان حيث تم تنفيذ ما يقرب من ٢٢٠ ألف وحدة سكنية خلال سنوات الخطة ، ولعل ذلك أيضاً يفسر عدم وجود مشكلة إسكانية فى ذلك الوقت ، كما أن معظم المباني والتشطيبات تعتمد اعتماداً أساسياً على العمالة الماهرة والتي ترتفع أجورها مقارنة مع العمالة فى قطاع التشييد .

وقد بلغ متوسط النسبة لقطاع التشييد والبناء ككل ١٠,٢% وتراوحت هذه النسبة بين حوالي ٨% و ١٢,٥% خلال هذه الفترة .

٢- الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٦ (مرحلة الانفتاح الاقتصادي):

أما الفترة التالية (١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥) فقد كانت فترة نمو فى الاقتصاد القومي حيث أعلنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية . وقد تزامن مع سياسة الانفتاح تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإعادة تشغيل قناة السويس واستعادة حقول البترول بسيناء وزيادة المعونات والقروض من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وهو ما أدى الى زيادة الاستثمارات الإجمالية بمعدلات نمو عالية . وقد انعكس ذلك

على قطاع التشييد والبناء في زيادة الطلب عليه نتيجة تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة والتي سبق الإشارة إليها مثل خطة تعمير مدن القناة ، مشروعات المدن الجديدة، وبالتالي زادت الاستثمارات داخل القطاع نفسه لمواجهة هذه الزيادة في الطلب .

ولذلك نجد أن نسبة الاستثمارات في قطاع التشييد قد ارتفعت من ٢,٩٣% عام ١٩٧٤ الى ١٠,٠٠% عام ١٩٧٦ ولم تقل هذه النسبة عن ٦% إلا أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤، ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغت ٤,٥٢% ، ٥,٨٣% ، ٥,٠٩ % على الترتيب . كما يلاحظ أيضاً أن نسبة استثمارات قطاع الإسكان إلى إجمالي استثمارات القطاعات الخدمية قد ارتفعت من ١٤,٩٦% عام ١٩٧٤ إلى ٢٧,٤٧% عام ١٩٨١/٨٠ ثم وصلت إلى ٣٠,٦٤% عام ١٩٨٦/٨٥بمتوسط عام بلغ ٢١,١٦% .

ونتيجة لهذه الزيادة في معدلات نمو الاستثمارات في كل من قطاع التشييد وقطاع الإسكان ارتفع المتوسط العام لقطاع التشييد والبناء (القطاع ككل) إلى ١٣,٩١% من إجمالي الاستثمارات الثابتة على المستوى القومي مقارنة بمعدل ١١,٤٠% عن الفترة السابقة . وعلى الرغم من النمو السريع في الاقتصاد القومي خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٦) والذي من مؤشراته ارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي حيث بلغ حوالي ٨,٥% ، ٦,٢% - بالأسعار الثابتة - عن الفترة (٧٤-١٩٨١/٨٠) ، (٨٢/٨١- ١٩٨٧/٨٦) على الترتيب[1]، إلا أن هذا النمو السريع قد صاحبه اختلالات هيكلية خطيرة يتمثل بعضها في زيادة عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدل نمو بعض القطاعات كالزراعة عن معدل نمو السكان. وقد ساعد على تلك

[1] سامي اسكندر عوض ، استخدام النماذج الاحصائية لايجاد بدائل للتنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره .

الاختلالات الانخفاض الحاد فى أسعار البترول وانخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج خاصة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦) التي استهدفت بصفة أساسية حل المشكلات والاختناقات المتراكمة عبر الفترة السابقة عليها وتوجيه بعض العناية الى قطاعات البنية الأساسية التي كانت قد شهدت تدهوراً كبيراً وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على التشييد والبناء.

وأمام ما واجهه قطاع التشييد والبناء فى ذلك الوقت من مشكلات والسابق الإشارة إليها فى الباب الأول ، لم يستطع القطاع تلبية هذه الزيادة فى الطلب مما أدى الى تأخر وتعطيل تنفيذ المشروعات وبالتالي تعطل الاستثمارات وما يستتبعه من زيادة التكاليف المباشرة وغير المباشرة ومن ثم اللجوء للاقتراض، مما يعني فى النهاية زيادة خسائر شركات القطاع واختلال هياكلها التمويلية ، وقد كان لذلك أكبر الأثر على نمو هذا القطاع الهام وهو ما ظهر واضحاً خلال الفترة التالية (١٩٨٧ – ١٩٩٦) .

٣- الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٨ (مرحلة الاصلاح الاقتصادي):

انخفض المتوسط العام لنسبة استثمارات قطاع التشييد فى الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٨) الى ٣,٠١% بعد أن كان ٦,٤٥% فى الفترة السابقة مباشرة ، وكذلك ارتفع المتوسط العام لنسبة استثمارات قطاع الإسكان بنسبة ضئيلة عن الفترة السابقة (١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥) . أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء ككل فقد بلغ متوسط نسبة الاستثمارات الثابتة له بالنسبة للاستثمارات الثابتة على المستوى القومي ١٢,٣٩% بعد أن كانت ١٣,٩١% في الفترة السابقة .

والجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة قد بلغت ٣١١,٧ مليار جنيه [١]، وبلغت مساهمة القطاع الخاص فى تنفيذ هذه الاستثمارات حوالي ٤٣% مقارنة بنسبة ٣٩% خلال الخطة الخمسية الأولى وهو ما يعني تزايد حجم الدور الذي يلعبه القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية .

وليس من تكرار القول الإشارة الى المشروعات العملاقة التي بدأت الدولة فى تنفيذها مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) والمتمثلة فى مشروع تنمية سيناء ومشروع شرق التفريعة ببورسعيد ومشروع شمال غرب خليج السويس وكذلك مشروعي توشكى وشرق العوينات واللذين يدخلان ضمن الإطار العام لمشروع تنمية جنوب الوادي وصعيد مصر. ويدخل أيضا ضمن هذه المشروعات مشاريع تطوير العشوائيات والتنمية المتكاملة للريف وإسكان الشباب والمدن الجديدة واستكمال المدن القائمة . ولا شك أن هذه المشروعات تتطلب استثمارات ضخمة يضطلع بتنفيذ الجزء الأكبر منها قطاع التشييد والبناء، وهو ما يلقي عليه عبئاً كبيراً حتى يمكنه تلبية هذه الزيادة فى الطلب على البناء والتشييد و تنفيذ المشروعات الموكلة إليه بكفاءة وفاعلية وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشروعات.

ومما تجدر الإشارة إليه فى معرض الحديث عن الاستثمارات فى قطاع التشييد والبناء وجوب التفرقة بين الاستثمارات فى القطاع -وهو ما سبق تناوله-

---

[١] الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) المجلد الأول ١٩٩٢ ، ص: ٧٠ .

الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٠١) المجلد الثاني ١٩٩٧ ص : ٤٥ .

وبينما يقوم القطاع بتنفيذه من الاستخدامات الاستثمارية على المستوى القومي ، فبالنظر الى المكون العيني للاستثمارات الثابتة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٢ ، نجد أن مكون البناء والتشييد [١] لم يقل خلال هذه الفترة - في أي سنة - عن ٤٠% من جملة الاستثمار الثابت ، بل إن هذه النسبة قد وصلت في بعض السنوات الى حوالي ٥٦,٥% كما حدث عام ١٩٨٧/٨٦ [٢] كما سيأتي ذكره فيما بعد ، وهو ما يعني أن قطاع التشييد يقوم بتنفيذ نصف الاستثمارات الثابتة في المتوسط ، الأمر الذي يؤكد الدور الهام والحيوي لهذا القطاع خاصة عندما تتبنى الدولة مشروعات عملاقة .

---

[١] المكون العيني للاستثمار الثابت المحلي الإجمالي يمثل : السلع والخدمات اللازمة لتكوين طاقات إنتاجية جديدة أو استكمالها أو الحفاظ عليها وتشمل شراء وإنشاء الأصول الثابتة بكافة أنواعها شاملة الرسوم الجمركية والتكاليف الخاصة بتسجيلها وتركيبها وتتكون من الأرض ، المباني والتشييدات، الآلات ، والمعدات الأخرى .

[٢] وزارة التخطيط : تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٧ .

جدول رقم (٢-٣) الاستثمارات الثابتة في قطاع التشييد وعلاقتها بالاستثمارات الثابتة على المستوى القومي

في الفترة (٦١ / ١٩٦٣ - ١٩٧٣) مرحلة التحول الإشتراكى

القطـــــــاع	62-61	63-62	64 - 63	65 - 64	66 - 65	67 - 66	68 - 67	69 - 68	70 - 69	71 - 70	1972	1973	متوسط عام
التشييد	3.50	4.50	5.2	6.8	3.9	1	2.6	3.4	8.9	5.5	5.5	5	
القطاعات السلعية	169.70	247.60	247.3	250.8	253.8	202.2	203.2	215.1	211	216.1	239.3	247.2	
(١) ÷ (٢) %	2.06	1.82	2.1	2.71	1.54	0.49	1.28	1.58	4.22	2.55	2.3	2.02	2.06
الإسكان	37.60	27.40	30.5	47.5	42.3	41 7	46.9	36.5	20.5	25.3	41.9	40.3	
القطاعات الخدمية	129.90	124.80	117	133	112	95.8	140.3	140.4	144	154.3	165.7	219.5	
(٤) ÷ (٥) %	28.95	29.97	26.07	35.71	37.77	43.53	33.43	26	14.24	16.4	25.29	18.36	27.98
التشييد والبناء	41.1	31.90	35.7	54.3	46.2	42.7	49.5	39.9	29.4	30.8	47.4	45.3	
الإجمالي العام	299.6	372.40	364.3	383.8	365.8	298	343.5	355.5	355	370.4	405	466.7	
(٧) ÷ (٨) %	13.72	8.57	9.8	14.15	12.63	14.33	14.41	11.22	8.28	8.32	11.7	9.71	11.4

في الفترة (١٩٧٤ - ٨٥ / ١٩٨٦) مرحلة الانفتاح الاقتصادي

القطـــــــاع	1974	75	76	77	78	79	80 - 81	81 - 82	82 - 83	83 - 84	84 - 85	85 - 86	متوسط عام
التشييد	10.60	30.60	80.3	48.4	132 3	160.3	184	239.4	214.2	209.7	194.5	168.4	
القطاعات السلعية	361.60	587.20	802.8	1070.5	1492.3	2110 5	2930.2	3346.6	3017.3	3058.3	3333.5	3308.1	
(١) ÷ (٢) %	2.93	5.21	10	4.52	8.87	7.6	6.28	7.15	7.1	6.86	5.83	5.09	6.45
الإسكان	52.90	176.80	127.8	125.5	136.4	221	659.8	668	884 8	828.2	941.7	1341.7	
القطاعات الخدمية	353.50	695.10	668.3	802.8	1172.5	1652.5	2402.2	2939.9	3383.6	3632	3929.7	4379.1	
(٤) ÷ (٥) %	14.96	25.44	19.12	15 63	11.63	33 37	27.47	22 72	26.15	22.8	23.96	30.64	21.16
التشييد والبناء	63.5	207.40	208.1	173.9	268.7	381.3	843.8	907.4	1099	1037.9	1136.2	1510.1	
الإجمالي العام	715.1	1282.30	1471.1	1873.3	2664.8	3763	5332.4	6286.5	6400.9	6690.3	7263.2	7687.2	
(٧) ÷ (٨) %	8.88	16.17	14.15	9.28	10.08	10.13	15.82	14.43	17.17	15.51	15.64	19.64	13.91

في الفترة (٨٦ / ١٩٨٧ - ٩٧ / ١٩٩٨) مرحلة الإصلاح الاقتصادي

القطـــــــاع	87 - 86	88 - 87	89 - 88	90 - 89	91 - 90	92 - 91	93 - 92	94 - 93	95 - 94	96 - 95	97 - 96	98 - 97	متوسط علم
التشييد	229.60	267.30	231.1	437	410.6	446	414	543	650	659	668.1	677.4	
القطاعات السلعية	6924.8	11792.5	10785.4	12240.0	13588.0	12981.0	15046.0	14634.0	17649.0	21013.1	25018	28761.0	
(١) ÷ (٢) %	3.32	2.27	2.14	3.57	3.02	3 44	2 75	3.71	3.68	3.14	2.67	2.36	3.01
الإسكان	1694.80	1533.90	2396.6	2106.6	2398.1	3041	3265	3687	4046	5665.9	5751.9	6691	
القطاعات الخدمية	7327.00	8364.10	9423.5	10250.1	11030.6	12126	16598	18804	23636	20886.9	25158	27737.2	
(٤) ÷ (٥) %	23.13	18.34	25.43	20.55	21.74	25.08	19.76	19.61	17.12	27.13	22.86	24.12	22.07
التشييد والبناء	1924.4	1801.2	2627.7	2543.6	2808.7	3487.0	3679.0	4230.0	4696.0	6324.9	6420	7368.4	
الإجمالي العام	14251.8	20156.6	20208.9	22490.1	24618.5	25107.0	31644.0	33438.0	41285.0	41900.0	50176.0	56498.2	
(٧) ÷ (٨) %	13.5	8.94	13	11.31	11.41	13.89	11.63	12.65	11.37	15.1	12.79	13.04	12.39

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - سنوات متفرقة

(٤) نسب العمالة فى قطاع التشييد في الفترة (١٩٦١ – ١٩٩٨) [١] :

تلعب العمالة [٢] دوراً هاماً فى قطاع التشييد والبناء إذ أن طبيعة صناعة التشييد والبناء تجعلها صناعة كثيفة الاستخدام للعمالة بالإضافة الى تميز مصر بتدفق العرض فى الأيدي العاملة بسبب الزيادة المستمرة فى السكان . وعلى الرغم من التطور التقني الكبير فى معدات وآلات التشييد والبناء فى الوقت الحاضر ، إلا أن العمالة تظل ذات أهمية كبيرة حيث يتطلب تشغيل هذه المعدات وصيانتها توافر كوادر بشرية ذات قدرات معينة ومستوى تدريبي مرتفع ، كما أن الميكنة لا تصلح فى جميع مراحل التشييد والبناء خاصة فى أعمال التركيبات والتشطيبات وهي أعمال تتطلب أيضاً عمالة فنية ذات مهارة عالية ، كذلك فإن أعمال التصميمات الهندسية والإشراف على التنفيذ والاستلام تتطلب أفراداً ذوي مستوى تعليمي وتدريبي عالٍ .

وبدراسة التطور التاريخي لصناعة التشييد والبناء يلاحظ أنها كانت تعتمد اعتماداً أساسياً على العمالة حتى منتصف السبعينات حيث اتسمت الصناعة في هذه الفترة بكثافة العمالة والتخلف التكنولوجي ، فقد اقتصر استخدام الآلات على بعض الأعمال القليلة مثل أعمال الأساسات للمباني الكبيرة وتمهيد وتسوية الأرض فى استصلاح الأراضي. و قبيل بداية الثمانينات بدأت الشركات فى استيراد الآلات والمعدات ، وتمكن البعض منها من استيعاب التكنولوجيا فى صناعة التشييد والبناء خاصة مع نهاية التسعينات .

---

[١] أنظر جدول رقم (٢-٤) وشكل رقم (٢-٤) بالملحق رقم (٣) .

[٢] تعرف العمالة بأنها جميع المشتغلين الذين يباشرون عملا سواء كانوا يعملون بأجر أو يعملون لحسابهم أو أصحاب عمل يديرونه أو يعملون لدى الأسرة أو لدى الغير بدون أجر ، وتعرف قوة العمل بأنه ذلك الجزء من السكان عند سن معينة عادة ١٥-٦٠ سنة .

وبتتبع دور العمالة فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٨ يلاحظ خلال الفترة (١٩٦٢/٦١ - ١٩٧٣) وهي مرحلة التحول الاشتراكي - جدول رقم (٢-٤) نجد أن نسبة العمالة فى قطاع التشييد والبناء الى إجمالي العمالة على المستوى القومي كانت حوالي ٥,٨% طول هذه الفترة ، وقد بلغت أعلى قيمة لها خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) حيث قامت الدولة بإنشاء عدد كبير من وحدات الإسكان ، كما أعطت اهتماماً كبيراً لمشاريع الري والكهرباء والطاقة واستصلاح نحو ٥٣٦ ألف فدان وهو ما انعكس فى زيادة الطلب على العمالة داخل قطاع التشييد والبناء .

وخلال الفترة التالية (١٩٧٤ - ١٩٨٦) وهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي تزايدت هذه النسبة من ٤,٩٢% عام ١٩٧٤ إلى ٦,١٤% عام ١٩٧٥ ثم ظلت تتزايد إلى أن وصلت إلى ٧,٨ % عام(٨١-١٩٨٢)، حيث ارتفعت معدلات النمو خلال هذه المدة (١٩٧٤ - ٨٢/٨١) وبدأت الدولة فى تنفيذ عدد من المشروعات الكبيرة كان من أثرها زيادة الطلب على البناء والتشييد ومن ثم زيادة الطلب على العمالة داخل قطاع التشييد والبناء . ولكن مع ظهور الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري والتي أدت الى حالة من الكساد التضخمي خلال العديد من سنوات الثمانينات [1] ، انخفضت مستويات النشاط الاقتصادي وانخفضت كذلك معدلات الاستثمار ومن ثم قلت القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي ، وهو ما أدى الى انخفاض نسبة العمالة فى قطاع التشييد والبناء الى إجمالي العمالة على المستوى القومي وعلى الأخص في المدة (١٩٨٦/٨٥-١٩٨٣/٨٢) .

---

[1] د. فتحى محمد على ، المشروعات المتعثرة ، جريدة مايو الأسبوعية ، عدد ١٩٩٠/٢/٢٧ وعدد ١٩٩٠/٣/٥ وكذلك أنظر : د. فتحى محمد على ، الكساد التضخمي .

والجدير بالذكر أن الفترة المذكورة قد شهدت هجرة الكثير من العمالة الفنية الماهرة للعمل بالدول العربية ولا سيما بدول الخليج خاصة مع ارتفاع أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ ، وهذه النوعية يكون الاحتياج إليها كبيراً داخل قطاع الإسكان عنها فى قطاع التشييد وهو ما يفسر انخفاض نسبة العمالة فى قطاع الإسكان فى هذه الفترة .

وقد شهدت الفترة (٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧) وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي - جدول رقم (٢-٤) - تزايداً فى نسبة العمالة فى قطاع التشييد إلى إجمالي القطاعات السلعية حيث تزايدت من ١٠,٣٢% عام ١٩٨٧/٨٦ إلى حوالي ١٣,٦٤% عام ١٩٩٨/٩٧ وبمتوسط عام للفترة ١٢,٠١% ، كما يلاحظ ثبات النسبة تقريباً فى قطاع الإسكان حيث تركزت حول ٣,٣% وبمتوسط عام للفترة قدره ٣,٤١%. ويلاحظ ارتفاع النسبة للقطاع ككل خلال الفترة المشار إليها فبعد أن كانت ٧,٣٢% عام ١٩٨٧/٨٦ ، ظلت تتزايد حتى وصلت إلى ٨,٨١% عام ١٩٩٨/٩٧ ليصل المتوسط العام للفترة إلى ٨,٠٦% .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تزايد نسبة العمالة فى قطاع التشييد والبناء الى إجمالي العمالة على المستوى القومي من فترة الى أخرى إلا أننا نلاحظ أن مشاركة قوة العمل فى الإنتاج اقتصرت على العمليات التقليدية والتشغيل والصيانة للآلات والمعدات ولم تتطرق إلى إحداث التطويرات والابتكارات التكنولوجية ، مما يستدعي ضرورة الإسراع فى توفير الإمكانات المادية والبحثية اللازمة للتدريب وتطوير قدرات ومهارات المشتغلين بما يساعد على تطوير ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي لقطاع التشييد والبناء ، ذلك لأن استخدام العلم والتكنولوجيا هو السبيل الرئيسي لزيادة الإنتاج والإنتاجية ، وكذلك فإن تشجيع الخلق والابتكار لدى العاملين يعد أمراً لازماً حتى يمكن تخطي الفجوة التكنولوجية الحالية التي تعاني منها شركات المقاولات المصرية .

جدول رقم (٢-٤) العمالة فى قطاع التشييد والبناء وعلاقتها بالعمالة على المستوى القومي

في الفترة (٦١ / ١٩٦٣ - ١٩٧٣) مرحلة التحول الإشتراكى

القطـــــــاع	62-61	63-62	64 - 63	65 - 64	66 - 65	67 - 66	68 - 67	69 - 68	70 - 69	71 - 70	1972	1973	متوسط عام
التشييد	213.00	315.70	334.2	345.2	328	307.6	259.8	338	387.9	365.8	348.8	302.3	
القطاعات السلعية	4507.10	4690.30	4818.8	4939.2	5065.2	5037.2	5038	5213.8	5375.1	5505.9	5604.4	5613.4	
(١) ÷ (٢) %	4.73	6.73	6.94	6.99	6.48	6.11	5.16	6.48	7.22	6.64	6.22	5.39	6.26
الإسكان	128.70	129.70	131	132.2	132.5	132.2	134.3	135.8	136.3	137	137.9	138	
القطاعات الخدمية	2149.80	2177.90	2270.2	2434.7	2541.1	2596.4	2789.6	2837.3	2899.6	3000.1	3106.3	3413.8	
(٤) ÷ (٥) %	5.99	5.62	5.46	5.43	5.21	5.09	4.81	4.79	4.7	4.57	4.44	4.04	5.07
التشييد والبناء	341.7	445.40	465.2	477.4	460.5	440.8	394.1	473.8	524.2	502.8	486.7	440.3	
الإجمالي العام	6656.9	6868.20	7089	7373.9	7606.3	7633.6	7827.6	8051.2	8274.7	8506.0	8710.7	9027.2	
(٧) ÷ (٨) %	5.13	6.48	6.56	6.47	6.05	5.77	5.03	5.88	6.33	5.91	5.59	4.88	5.84

في الفترة (١٩٧٤ - ٨٥ / ١٩٨٦) مرحلة الانفتاح الاقتصادي

القطـــــــاع	1974	75	76	77	78	79	80 - 81	81 - 82	82 - 83	83 - 84	84 - 85	85 - 86	متوسط عام
التشييد	315.20	447.40	480	457	538	629.2	657	664.1	697.2	752.9	516.7	565.4	
القطاعات السلعية	5715.40	5881.60	5794.8	5855.6	6021	6200	6369.7	6453	6613.4	6790.9	6627.3	6797.6	
(١) ÷ (٢) %	5.51	7.61	8.28	7.8	8.94	10.15	10.31	10.29	10.54	11.09	7.8	8.32	8.89
الإسكان	139.10	142.90	144	144.8	146.5	155	166	171.3	178.2	185.3	205.4	217.8	
القطاعات الخدمية	3527.20	3724.60	3850.8	4029.9	4195.3	4354	5069.4	4261.9	5656.2	6085.9	5210.9	5432.9	
(٤) ÷ (٥) %	3.94	3.84	3.74	3.59	3.49	3.56	3.27	4.02	3.15	3.04	3.94	4.01	3.63
التشييد والبناء	454.3	590.30	624	601.8	684.5	784.2	823	835.4	875.4	938.2	722.1	783.2	
الإجمالي العام	9242.6	9606.20	9645.6	9885.5	10216.3	10554	11439.1	10714.9	12269.6	12876.8	11838.2	12230.5	
(٧) ÷ (٨) %	4.92	6.14	6.47	6.09	6.7	7.43	7.19	7.8	7.13	7.29	6.1	6.4	6.64

في الفترة (٨٦ / ١٩٨٧ - ٩٧ / ١٩٩٨) مرحلة الإصلاح الاقتصادي

القطـــــــاع	87 - 86	88 - 87	89 - 88	90 - 89	91 - 90	92 - 91	93 - 92	94 - 93	95 - 94	96 - 95	97 - 96	98 - 97	متوسط عام
التشييد	690.00	725.00	763	780	819	856	915	982	1038	1100	1140	1193	
القطاعات السلعية	6684.0	6841.0	7003.0	7028.0	7187.0	7332.0	7566.0	7766.0	7968.0	8171	8559	8745.0	
(١) ÷ (٢) %	10.32	10.60	10.9	11.1	11.4	11.67	12.09	12.64	13.03	13.46	13.32	13.64	12.01
الإسكان	192.00	197.00	202	207	212	217	222	226	230	234	239.0	241	
القطاعات الخدمية	5314.00	5510.00	5712	6004	6189	6410	6445	6670	6911	7169	7242	7531	
(٤) ÷ (٥) %	3.61	3.58	3.54	3.45	3.43	3.39	3.44	3.39	3.33	3.26	3.3	3.2	3.41
التشييد والبناء	882.0	922.0	965.0	987.0	1031.0	1073.0	1137.0	1208.0	1268.0	1334	1376	1434	
الإجمالي العام	11998.0	12351.0	12715.0	13032.0	13376.0	13742.0	14011.0	14436.0	14879.0	15340.0	15801.0	16276.0	
(٧) ÷ (٨) %	7.35	7.46	7.59	7.57	7.71	7.81	8.12	8.37	8.52	8.75	8.71	8.81	8.06

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - سنوات متفرقة

(٥) نصيب قطاع التشييد والبناء من الأجور[١] :

تمثل الأجور عائد العمل سواء كان ذهنياً أو يدوياً ، وبعبارة أخرى فإن الأجور والمرتبات - فى مفهوم التخطيط - هي مجموع ما يستحق للمشتغلين فى العملية الإنتاجية من الموظفين والعمال .

وبالنظر الى تطور الأجور خلال فترة الدراسة يلاحظ أن الفترة الأولى (١٩٦٢/٦١ - ١٩٧٣) قد شهدت ارتفاعاً فى نسبة الأجور فى قطاع التشييد والبناء الى الإجمالي القومي وذلك خلال سنوات الخطة الخمسية (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) حيث بلغت هذه النسبة ٨,٢٩ % ، ٧,٢١% عامي ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٦٥/٦٤ على الترتيب ولكنها انخفضت فى السنوات التالية حتى وصلت إلى ٥,٤٩ % ، ٥,١ % عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ بمتوسط عام قدره ٦,٦٩% خلال هذه الفترة .

وفي الفترة التالية (١٩٧٤ - ١٩٨٦/٨٥) نلاحظ تغيراً فى نسبة أجور التشييد والبناء الى الإجمالي القومي حيث بلغت أقصى قيمة لها ٧,٣٩% وأقل قيمة لها ٤,٦٦% ولكن المتوسط العام للفترة انخفض الى ٥,٦٨ % مقارنة بنسبة ٦,٦٩% فى الفترة السابقة .

ويلاحظ أن ارتفاع نسبة كل من الأجور والعمالة بقطاع التشييد تمثل انعكاساً لتزايد الدور الذي يلعبه فى الاقتصاد القومي ، وهو ما يتوقع زيادته خلال المراحل المقبلة .

وتبقى ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أن التزايد فى قيمة الأجور على المستوى القومي والقطاعي فى السنوات الأخيرة - وتحديداً خلال سنوات

---

[١] أنظر جدول رقم (٢-٥) وشكل رقم (٢-٥) بالملحق رقم (٣) .

الخطط الخمسية الثلاث (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦) - ترجع الى مجموعة من الاجراءات التي اتخذتها الدولة لتحسين أوضاع العاملين وذلك بزيادة الأجور والعلاوات المختلفة والحوافز ، إلا أنه يلاحظ أن هذه الزيادة هي فى أغلب الأحوال زيادة ظاهرية ، إذ ان معدل النمو السنوي فى الأجور النقدية كان يقل كثيراً - خاصة فى الثمانينات - عن معدلات التضخم السائدة وهو ما يعني انخفاض الأجور الحقيقية .

جدول رقم (٢-٥) الاجور فى قطاع التشييد والبناء وعلاقتها بالأجور على المستوى القومي

في الفترة (٦١ / ١٩٦٣ - ١٩٧٣) مرحلة التحول الإشتراكى

القطـــــــاع	62-61	63-62	64 - 63	65 - 64	66 - 65	67 - 66	68 - 67	69 - 68	70 - 69	71 - 70	1972	1973	متوسط عام
التشييد	41.90	47.40	52.2	53.7	56	55.5	47.2	61.7	71.6	69.7	69.2	75.6	
القطاعات السلعية	252.80	303.00	334.1	373.8	412.2	420.6	413.2	444.5	472	565.1	595.7	730.2	
(١) ÷ (٢) %	16.57	15.64	15.62	14.37	13.59	13.2	11.42	13.88	15.17	12.33	11.62	10.35	13.65
الإسكان	10.00	10.20	10.3	10.3	10.4	10.4	10.6	10.7	10.7	10.8	10.9	10.9	
القطاعات الخدمية	373.60	412.30	466.8	513.6	575.5	[illegible]	[illegible]	661.1	707.7	772.5	863.7	966.7	
(٤) ÷ (٥) %	2.68	2.47	2.21	2.01	1.81	1.76	1.71	1.62	1.51	1.4	1.26	1.13	1.8
التشييد والبناء	51.9	57.60	62.5	64	66.4	65.9	57.8	72.4	82.3	80.5	80.1	86.5	
الإجمالي العام	626.4	715.30	800.9	887.4	987.7	1010.7	1032.2	1105.6	1179.7	1337.6	1459.4	1696.9	
(٧) ÷ (٨) %	8.29	8.05	7.8	7.21	6.72	6.52	5.6	6.55	6.98	6.02	5.49	5.1	6.69

في الفترة (١٩٧٤ - ٨٥ / ١٩٨٦) مرحلة الانفتاح الإقتصادي

القطـــــــاع	1974	75	76	77	78	79	81 - 80	82 - 81	83 - 82	84 - 83	85 - 84	86 - 85	متوسط عام
التشييد	82.20	135.00	152.8	153.7	201	248.7	361.9	382	423	482.1	531.3	586	
القطاعات السلعية	821.90	1052.80	1095.3	1181.8	1366	1570.5	2252.2	3860.9	4283.1	4727.2	5191.4	5683.7	
(١) ÷ (٢) %	10.00	12.82	13.95	13.01	14.71	15.84	16.07	9.89	9.88	10.2	10.23	10.31	12.24
الإسكان	11.10	13.50	14.5	15.2	15.9	19.3	48.1	70.4	76.8	84.5	91.7	98.8	
القطاعات الخدمية	1065.80	1348.40	1488	1646.2	1856.5	2057.1	3848.6	5474.6	6204.7	7135.7	8187.9	8872.1	
(٤) ÷ (٥) %	1.04	1.00	0.97	0.92	0.86	0.94	1.25	1.29	1.24	1.18	1.12	1.11	1.08
التشييد والبناء	93.3	148.50	167.3	168.9	216.9	268	410	452.4	499.8	566.6	623	684.8	
الإجمالي العام	1887.7	2401.20	2583.3	2828	3222.6	3627.6	6100.8	9335.5	10487.8	11862.9	13379.3	14555.8	
(٧) ÷ (٨) %	4.94	6.18	6.48	5.97	6.73	7.39	6.72	4.85	4.77	4.78	4.66	4.7	5.68

في الفترة (٨٦ / ١٩٨٧ - ٩٧ / ١٩٩٨) مرحلة الإصلاح الاقتصادي

القطـــــــاع	87 - 86	88 - 87	89 - 88	90 – 89	91 - 90	92 - 91	93 - 92	94 - 93	95 - 94	96 - 95	97 - 96	98 - 97	متوسط عام
التشييد	1290.00	1520.00	1755	2020	2322	2649	3011	3426	3923	4508			
القطاعات السلعية	6661.0	7813.0	8989.0	9505.0	10725.0	13737.0	15561.0	17976.0	20429.0	22884			
(١) ÷ (٢) %	19.37	19.45	19.52	21.25	21.65	19.28	19.35	19.06	19.2	19.7			19.78
الاسكان	94.00	108.00	124	142	163	172	195	222	306	355			
القطاعات الخدمية	9718.00	11804.00	13464	16315	19105	20666	23536	26562	30568	38972			
(٤) ÷ (٥) %	0.97	0.91	0.92	0.87	0.85	0.83	0.83	0.84	1	0.91			0.89
التشييد والبناء	1384.0	1628.0	1879.0	2162.0	2485.0	2821.0	3206.0	3648.0	4229.0	4863			
الإجمالي العام	16379.0	19617.0	22453.0	258200 0	29830.0	34403.0	39097.0	44538.0	50997.0	61856.0			
(٧) ÷ (٨) %	8.45	8.30	8.37	8.37	8.33	8.2	8.2	8.19	8.29	7.86			8.26

(٦) قطاع التشييد والاقتصاد العام :

بعد هذا الاستعراض للمتغيرات الاقتصادية الأساسية لقطاع التشييد والبناء خلال المدة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٩٨ ، يجب التأكيد على نقطة هامة وهي أن الدور الحقيقي الذي يلعبه قطاع التشييد لا يمكن قياسه بالمساهمة المباشرة للقطاع فى المتغيرات الاقتصادية فقط ، ولكن يبرز هذا الدور بجلاء ووضوح عند رصد علاقة القطاع الديناميكي ببقية قطاعات الاقتصاد القومي ، ولعل أحد أهم المعايير المستخدمة فى هذا المجال " قوة الدفع للخلف وقوة الدفع للأمام للقطاع " .

وتعرف قوة الدفع للخلف بأنه قدرة القطاع على خلق فرص للاستثمار وبالتالي التوسع فى الطاقة الإنتاجية فى المراحل السابقة على العملية الإنتاجية. وبتطبيق ذلك على قطاع التشييد والبناء نجد أن هذا القطاع يعمل على النمو فى الصناعات التي تنتج مستلزمات الإنتاج مثل صناعة الأسمنت وحديد التسليح والطوب والأدوات الصحية والأخشاب الى غير ذلك من الصناعات . وتقاس قوة الدفع من خلال مصفوفة المنتج والمستخدم ، ذلك عن طريق المعاملات الفنية فى عمود القطاع محل الدراسة ، وكلما ارتفعت قيمة المعامل كان ذلك مؤشراً على كبر قوة الدفع للخلف .

أما قوة الدفع للأمام فهي قدرة القطاع على خلق فرص الاستثمار ومن ثم دفع نمو الطاقة الإنتاجية في المراحل اللاحقة للعملية الإنتاجية . وتظهر آثار قوة الدفع للأمام لقطاع التشييد والبناء من خلال مصفوفة الاستثمار- وهي المصفوفة التي توضح تدفقات إنتاج القطاعات الإنتاجية المختلفة لأغراض الاستخدام الاستثماري – حيث يظهر دور هذا القطاع القيادي فى عملية التكوين الرأسمالي.

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح أيضاً أن مسار نمو قطاع التشييد والبناء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسار نمو الاقتصاد القومي . أي أن نمو القطاع يسير مع نمو الناتج القومي الإجمالي ، ويستوي فى ذلك تغييرات الناتج القومي فى المدى الطويل أو التغيرات فى المدى القصير فى إطار الدورة الاقتصادية ، كما أن القطاع يؤثر ويتأثر من خلال تفاعل كل من المضاعف والمعجل ففي حالة ارتفاع معدلات النمو يولد قطاع التشييد طلباً على خدمات عوامل الإنتاج الأولية وعلى مستلزمات الإنتاج الخاصة به ، وهذا بدوره يؤدي الى محاولة منتجي هذه المستويات زيادة طاقاتهم الإنتاجية لمقابلة الطلب المتزايد ، مما ينشأ معه طلب إضافي على قطاع التشييد والبناء ليساهم فى بناء هذه الطاقة الإنتاجية الجديدة ، وهذه الدورة من التغذية العكسية هي التي تجعل القطاع على درجة كبيرة من الحساسية للتغيرات فى معدل نمو الاقتصاد القومي .